

مفهوم قوله تعالى

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾

بين أهل السنة وأهل الكلام

الدكتور / حمد بن عبد المحسن التويجري

قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون . . أما بعد:

فإن خير ما قضيت فيه الأوقات، وأفنيت فيه الأعمار، علم الوحيين وما يتعلق بهما، خاصة ما يتصل بعقيدة المسلم في ربه .

وإذا كانت حجية القرآن من جهة الثبوت محل إجماع بين فرق الأمة، فإن الخلاف جرى في دلالاته؛ إذ كثير من تلك الفرق يستند فيما يقرره من مسائل في الاعتقاد إلى آيات من القرآن وإن لم يجعل ذلك هو الأصل، وربما كانت الدلالة فيها شيء من التكلف والبعد، ولربما استدل بها بعض المتكلمين على نقيض ما دلت عليه، كما هي الحال عند المعتزلة عندما استدلوا بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] على نفي رؤية الله تعالى في الآخرة.

و من بين تلك الآيات التي جرى الخلاف في مفهوم دلالتها بين جمهور أهل السنة وأهل الكلام قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] .

ولما كان لهذا الخلاف ثمرة كبيرة، وعلاقة مباشرة بمسألة من مسائل الاعتقاد، بل وبأهم أصول الإيمان، وهو الإيمان بالله، وذلك أن أهل السنة رأوا أن الآية مقررة لتوحيد العبادة الذي يعد أساس دعوة الرسل

قاطبة ، ولبّ رسالتهم ، وعلى ذلك اتفقوا من أولهم إلى آخرهم .

أما جمهور المتكلمين فذهبوا إلى أن الآية من أقوى الشواهد على أشهر دليل عندهم ، وهو « دليل التمانع » المقرر لتوحيد الربوبية ، فقد أثرت أن ألقى الضوء على هذا الخلاف من خلال صفحات هذا البحث متوخياً الاختصار – قدر الإمكان – وفق المباحث الآتية :

المبحث الأول : تحرير محل الخلاف في دلالة الآية.

المبحث الثاني : دلالة الآية عند المتكلمين.

المبحث الثالث : دلالة الآية عند جمهور أهل السنة.

المبحث الرابع : أقوال المفسرين وأهل اللغة في الآية.

ولقد تضمنت بعض المباحث عدة مطالب حسب ما يقتضيه الحال ، ويحتمله المقال .

وذيلت البحث بخاتمة أوجزت فيها النتائج التي انتهت إليها ، وفهرس المراجع .

وأخيراً هذا هو جهدي المقلّ ، فإن أصبت فمن الله وحده لا شريك له ، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان ، وأستغفر الله من ذلك .

والله أعلم ، وصل اللهم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

المبحث الأول: تحرير محل الخلاف في دلالة الآية بين جمهور أهل السنة وأهل الكلام؛

يذهب جمهور أهل السنة إلى أن الآية جاءت لتقرير الألوهية لله سبحانه، وتحقيق العبودية له وحده جلّ وعلا.

أما أهل الكلام فيذهبون إلى أن هذه الآية سبقت لوحداية الله في ربوبيته، وذلك من خلال الربط بين هذه الآية وبين دليل التمانع الذي يعد من أشهر الأدلة العقلية على توحيد الربوبية عندهم.

المبحث الثاني: دلالة الآية عند المتكلمين؛

إن من الأدلة المشهورة عند أهل الكلام ، دليل التمانع^(١) ، ويرى هؤلاء أن أصل هذا الدليل من القرآن هو هذه الآية ، وعلى ذلك فدليل التمانع من القرآن هو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] .

ودليل التمانع من الأدلة على توحيد الربوبية.

النتيجة: هذه الآية من أدلة توحيد الربوبية . يتضح ذلك بما يلي:

المطلب الأول: صورة دليل التمانع :

هو من الأدلة العقلية الافتراضية ، وربما أطلق عليه المتكلمون : «برهان التمانع» .

وصورته : لو افترض أن للعالم ريين صانعين ، وكان لهما إرادتان متناقضتان^(٢) تجاه مراد واحد ، كأن يريد أحدهما تحريك جسم ، ويريد الآخر تسكينه ، أو يريد أحدهما إحياءه ويريد الآخر إماتته ، فلا يخلو

الأمر من وجوه ثلاثة:

- أن تنفذ إرادتهما معاً.
- أن لا تنفذ إرادتهما معاً.
- أن تنفذ إرادة أحدهما دون الآخر^(٣).

والأول: ممتنع لأنه يستلزم الجمع بين الضدين، والثاني: مثله: لأنه يستلزم رفع النقيضين، ولأنه يدل على عجزهما، والعاجز لا يصلح أن يكون إلهاً. فلم يبق إلا الثالث: وهو أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر، فهو الإله الحق.

هذا مجمل ما قرره جمهور الأشاعرة^(٤).

أما المعتزلة فيذهبون إلى ما ذهب إليه الأشاعرة في هذا سوى أنهم يرون أن دليل التمانع إضافة إلى دلالاته على وحدانية الذات والأفعال، فهو يدل أيضاً على نفي ما يسمى بـ «صفات المعاني»^(٥) كالقدرة مثلاً.

يقول القاضي عبد الجبار: «وقد استدل شيوخنا - رحمهم الله عز وجل - على أنه جلّ وعلا لا ثاني له؛ لأنه لو كان له ثان لوجب كونه قادراً لنفسه من حيث شاركه في كونه قديماً، ومن حق كل قادرين أن يصح من أحدهما ممانعة الآخر من حيث وجب كون كل واحد منهما قادراً على الشيء وضده، وصحة التمانع موقوف على ذلك، فإذا صح التمانع بينهما فلو أراد أحدهما تحريك جسم، وأراد الآخر تسكينه في تلك الحال، لم يخل القول في ذلك من وجوه ثلاثة:

إما أن يقال: إن كلا المرادين يوجد، وقد علم استحالة ذلك لتضادهما.

أو يقال: كلاهما لا يوجد، وذلك يوجب كون كل منهما مانعاً لصاحبه، وذلك يدل على تناهي مقدورهما، وفي ذلك إبطال القديم الواحد فضلاً عن قديم ثانٍ.

فلم يبق إلا الوجه الثالث وهو: أن مراد أحدهما يوجد دون مراد الآخر، فيجب أن يكون هو الأقدر، ولا يصح أن يكون أقدر من صاحبه إلا ويجب كون صاحبه متناهي المقدور، وذلك يوجب كونه قادراً بقدرة حالة فيه، وفي هذا إيجاب كونه جسماً محدثاً.

فقد صح أن إثبات ثان مع الله يؤدي إلى اجتماع ضدين، أو إبطال القديم الواحد، وكون ذلك الثاني محدثاً، وكل ذلك فاسد، فيجب القضاء بأنه تعالى واحد لا ثاني له^(٦).

المطلب الثاني: صحة دليل التمانع على مدلوله :

لا شك أن دليل التمانع من البراهين العقلية الصحيحة على إثبات وحدانية الله في أفعاله، كما قرره جمهور المتكلمين.

يقول شيخ الإسلام بعد أن ذكر هذا الدليل: «فهذه الطرق وأمثالها مما يبين بها أئمة النظر توحيد الربوبية، وهي طرق صحيحة عقلية، لم يهتد هؤلاء المتأخرون إلى معرفة توجيهها وتقريرها...»^(٧).

ويقول أيضاً: «بل الذي ذكره النظر عن المتكلمين، الذي سموه دليل التمانع، برهان تام على مقصودهم. وهو امتناع صدور العالم عن اثنين، وإن كان هذا هو توحيد الربوبية... بل هو برهان صحيح عقلي، كما قدره فحول النظر»^(٨).

المطلب الثالث: دلالة الآية على دليل التمانع عند المتكلمين:

لقد عدّ المتكلمون قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. أصل دليل التمانع، وأن هذا الدليل مستنبط من هذه الآية، فعامتهم يحاولون الربط بين هذه الآية وبين دليل التمانع، فقلما يذكر أحدهم هذا الدليل إلا ويعضده بهذه الآية.

يقول المكلاطي^(٩): «ودلالة التمانع في الكتاب العزيز منصوصة على من يثبت خالقاً من دون الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾. وعن هذا صار أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري إلى أن أخص وصف الإلهية هو القدرة على الاختراع فلا يشاركه فيه غيره»^(١٠).

ولما ذكر الجويني دليل التمانع قال: «والعاجز منحط عن رتبة الربوبية، وذلك مضمون قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾. أي لتناقضت أحكامهما عن تقدير القادرين على الكمال»^(١١).

وذكر في الإرشاد أن دلالة التمانع هي المنصوصة في هذه الآية^(١٢).

وقد أشار البيجوري إلى بيان مضمون دليل التمانع من خلال دلالة الآية بقوله: «وهذا يسمى برهان التمانع لتمانعهما وتخالفهما، وقد ذكر المولى سبحانه وتعالى هذا الدليل في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾. أي لو كان فيهما جنس الآلهة غير الله لم توجدا، لكن عدم وجودهما باطل لمشاهدة وجودهما، فبطل ما أدى إليه وهو وجود جنس الآلهة غير الله، فثبت أن الله واحد. وهو المطلوب، فليس المحال الجمع فقط، بل المحال جنس الآلهة غير الله، و«إلا» في الآية

اسم بمعنى: غير، وليست أداة استثناء لفساد المعنى حينئذ؛ لأن المعنى عليه: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا؛ فيقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهما الله لم تفسدا، وهو باطل؛ والمراد بإفساد عدم الوجود^(١٣).

وعلى هذا فجمهور المتكلمين مجمعون على أن هذه الآية سيقى لتقرير توحيد الربوبية، وإفراد الله بأفعاله.

يقول شيخ الإسلام: «والمقصود هنا أن هؤلاء - يعني أهل الكلام - اعتقدوا أن قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾. إنما يدل على نفي الشركة في الربوبية، وهو أنه ليس للعالم خالقان، ثم صار كل منهم يذكر طريقاً في ذلك»^(١٤).

المطلب الرابع: مفهوم «الإله» عند المتكلمين:

إن مما حمل هؤلاء على جعل الآية أصلاً لدليل التمانع خطأهم في مفهوم «الإله»، وذلك أن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾. الآلهة: جمع إله.

فجمهور المتكلمين يرون أن معنى «الإله»: القدرة على الاختراع. يقول الرازي: «الإله من له الإلهية؛ وهي القدرة على الاختراع؛ والدليل عليه، أن فرعون لما قال: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، قال موسى في الجواب: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الشعراء: ٢٤]، فذكر في الجواب عن السؤال الطالب لماهية الإله، القدرة على الاختراع، ولولا أن حقيقة الإلهية هي القدرة على الاختراع؛ لم يكن هذا الجواب مطابقاً لذلك السؤال»^(١٥).

ويقول الشهرستاني: «ودلالة التمانع في القرآن مردودة على من يثبت خالقاً من دون الله سبحانه وتعالى...»، وعن هذا صار أبو حسن - رحمه الله - إلى أن أخص وصف الإله هو القدرة على الاختراع فلا يشاركه فيه غيره، ومن أثبت فيه شركة فقد أثبت إلهين^(١٦).

المبحث الثالث: دلالة الآية عند جمهور أهل السنة:

كما سبق فإن جمهور أهل السنة يذهبون إلى أن هذه الآية دليل لتقرير توحيد الألوهية، وذلك أن سياقها واضح تماماً في دلالتها على هذا المعنى.

يتضح هذا من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: دلالتها من الناحية اللغوية:

قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ﴾: الآلهة جمع إله، والإله في اللغة مأخوذ من: أَلَّهَ إلهة وألوهية، أي عبد عبادة، و«إله» على وزن فِعَالٍ، بمعنى مفعول؛ لأنه مألوه، أي معبود، وهذا جارٍ في لغة العرب يقولون: ركاب، على وزن فِعَالٍ، أي مركوب على وزن مفعول، وإمام لأنه مؤتم به.

قال ابن فارس: «الهمزة واللام والهاء أصل واحد، وهو التعبد، فالإله: الله تعالى، وسمي بذلك؛ لأنه معبود، ويقال: تأله الرجل، إذا تعبد»^(١٧).

وقال الزجاج في كلامه على أصل الكلمة: «أما اللفظ، فعلى قولين: أحدهما: أن أصله «إلاه» فِعَالٍ، ويقال: بل أصله «لاه» فَعَلٌ...،

وفي إجماعهم على أنه «تأله» بالهمزة، ما يبين أنه ليس من «وكله»، وأنشد أبو زيد لرؤبة:

لله در الغانيات المدة سبّحن واسترجعن من تألهي

قال: ويقال: تأله فلان، إذا فعل فعلاً يقربّه من الإله...، ومعنى قولنا: «إله»، إنما هو الذي يستحق العبادة، وهو سبحانه المستحق لها دون من سواه»^(١٨).

ويقول الجوهري: «أله بالفتح إلهة، أي عبد عبادة، ومنه قولنا: الله، وأصله «إلاه» على فعال بمعنى مفعول لأنه مألوه، أي معبود، فلما دخلت عليه الألف حذفت الهمزة تخفيفاً لكثرتة في الكلام»^(١٩).

قال شيخ الإسلام: «والإله المألوه الذي تأله القلوب، وكونه يستحق الألوهية مستلزم لصفات الكمال، فلا يستحق أن يكون معبوداً محبوباً لذاته إلا هو، وكل عمل لا يراد به وجهه فهو باطل، وعبادة غيره توجب الفساد كما قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾»^(٢٠).

ويقول أيضاً: «والإله»: هو المألوه، أي: المستحق لأن يؤله أي: يعبد، ولا يستحق أن يؤله ويعبد إلا الله وحده، وكل معبود سواه من لدن عرشه إلى قرار أرضه باطل، وفعال: بمعنى مفعول، مثل لفظ: الرّكّاب والحِمّال، بمعنى المركوب والمحمول...، وإذا قيل: هذا هو الإمام، فهو الذي يستحق أن يؤتم به...، وقد غلط طائفة من أهل الكلام فظنوا أن «الإله» بمعنى الفاعل، وجعلوا «الإلهية» هي القدرة والربوبية، فالإله هو القادر وهو الرب، وجعلوا العباد مألوهين، كما أنهم مربوبون»^(٢١).

المطلب الثاني: دلالة السياق:

إن دلالة الكلام لا تفهم أحياناً إلا بمعرفة السياق، وما صاحب ذلك من قرائن لفظية أو معنوية.

يقول شيخ الإسلام: «فإن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه، وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية... إلى أن قال: بل ينظر في كل آية وحديث بخصوصه وسياقه وما يبين معناه من القرائن والدلالات، فهذا أصل عظيم مهم نافع في باب فهم الكتاب والسنة والاستدلال بهما مطلقاً، ونافع في معرفة الاستدلال والاعتراض والجواب، وطرد الدليل ونقضه، فهو نافع في كل علم خبري أو إنشائي، وفي كل استدلال أو معارضة من الكتاب والسنة، وفي سائر أدلة الخلق»^(٢٢).

وبالنظر في سياق الآية، وما قبلها وما بعدها، يلاحظ أن هذه الآيات سيقّت لتتنزه الله عز وجل عن الشركاء، وتقرير العبودية له وحده، والرد على المشركين الذين اتخذوا مع الله آلهة أخرى.

قال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ (١٨) ﴿وَلَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ (١٩) ﴿يَسْبَحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ (٢٠) ﴿أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ﴾ (٢١) ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (٢٢) ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ (٢٣) ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ

﴿٢٤﴾ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾ [الأنبياء: ١٨ - ٢٥]، فسياق الآية واضح كل الوضوح أنها جاءت لتقرير الألوهية لله.

يقول شيخ الإسلام: «قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ فكل معبود دون الله باطل، وكل ما لا يكون لوجهه، فهو هالك فاسد، باطل، وسياق الآية يدل عليه»^(٢٣).

المطلب الثالث: دلالة اللفظ:

قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ﴾: لو كان يريد تقرير توحيد الربوبية - كما يقوله أهل الكلام - لقال: «لو كان فيهما أرباب»^(٢٤).

وأيضاً فإنه قال: «آلهة»، ودليل التمانع عند هؤلاء على افتراض إلهين، فلو كانت هذه الآية هي أصل دليل التمانع المقرر لتوحيد الربوبية لقال: لو كان فيهما إلهان. لكن المقدر في الآية: آلهة غير الإله المعلوم أنه الإله الحق الذي هو الله سبحانه^(٢٥).

وأيضاً فقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا﴾ فهذا الافتراض بعد إيجادهما، وكذا قوله: ﴿لَفَسَدَتَا﴾ والفساد لا يكون إلا بعد الوجود، ولو كان يريد تقرير الربوبية لقال: لم يوجد^(٢٦).

وقد رد ابن القيم على المتكلمين في جعلهم الآية شاهدة لدليل التمانع بأن الله قال: ﴿لَفَسَدَتَا﴾ ولم يقل: لما وجدنا ولكانتا معدومتين، ولا قال: لعدمنا، إذ هو سبحانه قادر على أن يقيهما على وجه الفساد، لكن لا يمكن أن تكون على وجه الصلاح والاستقامة إلا بأن يكون الله

وحده هو معبودهما، ومعبود ما حوتاه وسكن فيهما، فلو كان للعالم إلهان لفسد نظامه غاية الفساد^(٢٧).

ويقرر ابن رشد^(٢٨) الاختلاف بين دلالة الآية، ودلالة دليل التمانع، فيقول: «ويدلك على أن الدليل الذي فهمه المتكلمون من الآية ليس هو الدليل الذي تضمنته الآية، أن المحال الذي أفضى إليه دليلهم، غير المحال الذي أفضى إليه الدليل المذكور في الآية. وذلك أن المحال الذي أفضى إليه الدليل الذي زعموا أنه دليل الآية، وهو أكثر من محال واحد؛ إذ قسموا الأمر إلى ثلاثة أقسام، وليس في الآية تقسيم، فدليلهم الذي استدلو به هو الذي يعرفه أهل المنطق: بالشرطي المنفصل، ويعرفونه هم في صناعتهم: بدليل السبر والتقسيم، والدليل الذي هو في الآية هو الذي يعرف في صناعة المنطق: بالشرطي المتصل، وهو غير المنفصل. ومن نظر في تلك الصناعة أدنى نظر تبين له الفرق بين الدليلين»^(٢٩).

المطلب الرابع: دلالة المعنى:

إن المفهوم العام للآية يدل دلالة واضحة على ما ذهب إليه جمهور أهل السنة.

يقول شيخ الإسلام: «الفساد المذكور في الآية لم يوقت بوقت مخصوص، والفساد ليس هو امتناع الوجود الذي يُقدَّر عند تمناع الفاعلين، إذا أراد أحدهما شيئاً وأراد الآخر نقيضه، ولا هو أيضاً امتناع الفعل الذي يقدر عن كون المفعول الواحد لفاعلين، فإن هذا كله يقتضي عدم الوجود.

وأما الفساد فهو ضد الصلاح، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]، وجماع الصلاح للآدميين هو طاعة الله ورسوله، وهو فعل ما ينفعهم وترك ما يضرهم، والفساد بالعكس. فصلاح الشيء هو حصول كماله الذي به تحصل سعادته، وفساده بالعكس، والخلق صلاحهم وسعادتهم في أن يكون الله هو معبودهم، الذي تنتهي إليه محبتهم وإرادتهم، ويكون ذلك غاية الغايات، ونهاية النهايات»^(٣٠).

ويوضح ابن القيم دلالة هذه الآية فيقول: «ومثل هذا قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ أي لو كان في السموات والأرض آلهة تعبد غير الله لفسدتا وبطلتا، ولم يقل: أرباب؛ بل قال: آلهة، والإله هو المعبود المألوه، وهذا يدل على أنه من الممتنع المستحيل عقلاً أن يشرع الله عبادة غيره أبداً، وأنه لو كان معه معبود سواه لفسدت السموات والأرض...، فصلاح العالم أن يكون الله وحده هو المعبود، وفساده وهلاكه في أن يعبد معه غيره»^(٣١).

ويبين شيخ الإسلام الفرق بين دليل التمانع وهذه الآية فيقول: «هذه الآية ليس المقصود بها ما يقوله من يقوله من أهل الكلام، من ذكر دليل التمانع الدال على وحدانية الرب تعالى، فإن التمانع يمنع وجود المفعول لا يوجب فساداً بعد وجوده، وذلك يذكر في الأسباب والبدائيات التي تجري مجرى العلل الفاعلات، والثاني يذكر في الحكم والنهايات التي تذكر في العلل التي هي الغايات»^(٣٢).

المطلب الخامس: سبب خطأ من حمل مفهوم الآية على توحيد الربوبية:

لا شك أن من أهم الأسباب التي حملت جمهور المتكلمين على جعل هذه الآية مقررة للربوبية ودالة عليه ظنهم الخاطئ أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الإلهية الذي أوضحه القرآن.

يقول ابن أبي العز الحنفي: «وكثير من أهل النظر يزعمون أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الإلهية الذي بينه القرآن، ودعت إليه الرسل - عليهم السلام -، وليس الأمر كذلك، بل التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب، هو توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له...»^(٣٣).

وبسبب هذا الفهم الخاطئ فإنه لا وجود لتوحيد الألوهية ألبتة عند جمهورهم، فأقسام التوحيد عندهم:

أن الله واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته الأزلية لا نظير له، وواحد في أفعاله لا شريك له^(٣٤).

فإنهم يرون أن من حقق هذه الأنواع الثلاثة فقد حقق غاية التوحيد، وأهم هذه الأنواع وأشهرها النوع الثالث، الذي هو توحيد الربوبية.

ومعلوم أن العبد لو حقق هذه الأنواع الثلاثة لم يكن موحدًا لله حتى يحقق الألوهية.

يقول شيخ الإسلام تعليقاً على أقسام التوحيد عند المتكلمين: «والمقصود هنا أن التوحيد الذي أنزل الله به كتبه وأرسل به رسله، وهو المذكور في الكتاب والسنة، وهو المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام،

ليس هو هذه الأمور الثلاثة التي ذكرها هؤلاء المتكلمون، وإن كان فيها ما هو داخل في التوحيد الذي جاء به الرسول، فهم مع زعمهم أنهم الموحدون، ليس توحيدهم التوحيد الذي ذكر الله ورسوله، وذلك أن توحيد الرسل والمؤمنين هو عبادة الله وحده، فمن عبد الله وحده ولم يشرك به شيئاً فقد وحده، ومن عبد من دونه شيئاً فهو مشرك به، ليس بموحد مخلص له الدين، وإن كان مع ذلك قائلاً بهذه المقالات التي زعموا أنها التوحيد، حتى لو أقر أن الله وحده خالق كل شيء، وهو التوحيد في الأفعال»^(٣٥).

المبحث الرابع: أقوال المفسرين وأهل اللغة في الآية:

ذهب جمهور المفسرين في هذه الآية إلى ما ذهب إليه أهل السنة من أن الآية دالة بمفهومها على إثبات الألوهية لله تعالى:

يقول ابن جرير في معناها: «لو كان في السموات والأرض آلهة تصلح لهم العبادة سوى الله الذي هو خالق الأشياء، وله العبادة والألوهية التي لا تصلح إلا له ﴿فَسَدَّتَا﴾...»^(٣٦).

ويقول الماوردي: «قوله تبارك وتعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا﴾ يعني في السماء والأرض ﴿آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ فيه وجهان: أحدهما: معناه: سوى الله، قاله الفراء. الثاني: أن «إلا» الواو،... فعلى الوجه الأول: يكون المقصود به إبطال عبادة غيره لعجزه عن أن يكون إلهاً لعجزه عن قدرة الله، وعلى الوجه الآخر يكون المقصود به إثبات وحدانية الله عن أن يكون له شريك يعارضه في ملكه»^(٣٧).

وقال أبو الحسن النيسابوري: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا﴾ أي: في السماء

والأرض آلهة معبودون يستحقون العبادة، ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ معناه: غير الله، وهو صفة للآلهة على معنى: آلهة غير الله كما يزعم المشركون»^(٣٨).

وذكر محمد بن جُزي الغرناطي أن الآية برهان على وحدانية الله، حيث اقتضى الكلام أمرين: أحدهما نفي كثرة الآلهة، ووجوب أن يكون الإله واحداً، الثاني: أن يكون ذلك الواحد هو الله دون غيره. وأشار إلى أن بعض الناس ذهب إلى أن الآية دليل على التمانع. وبعد إirاده لهذا الدليل، عقب على ذلك بقوله: « وهذا الدليل إن سلمنا صحته، فلفظ الآية لا يطابقه، بل الظاهر من اللفظ استدلال آخر أصح من دليل التمانع »^(٣٩).

وذهب بعض المفسرين من أهل الكلام وممن تبعهم إلى القول بأن مفهوم الآية دال على دليل التمانع الذي قرره، ولهذا فجميعهم يسوق هذا الدليل عند تفسير الآية^(٤٠).

قال القنوجي بعد أن ذكر قول المتكلمين في الآية: «أقول: الأدلة القرآنية والحجج الفرقانية الدالة على توحيد الله تعالى تغني عن البراهين الكلامية، والمسائل العقلية الفلسفية في هذا المرام، وليس وراء بيان الله بيان، ودونه خبط القناد»^(٤١).

أما نظام الدين النيسابوري في «غرائب القرآن» فإنه بعد أن ذكر قول من جعلها دليلاً لدليل للتمانع، وقول من جعلها مقررّة لتوحيد الألوهية، حاول أن يذكر في الآية قولاً ثالثاً، يرى أنه لم يسبق إليه.

يقول في هذا المعنى: «ولقائل أن يقول: إن الآلهة لو كانت منفردة بالتدبير يلزم الفساد، أما إنها لو كانت وسائط، أو معاونّة للإله الأعظم

كما تزعم عبدة الأوثان، فمن أين يلزم الفساد؟... ثم قال: ولنا في هذا المقام طريقة أخرى ما أظنها وُطِّت قبلي، فأقول وبالله التوفيق: إن الوحدة من صفات الكمال، وقد ركز ذلك في العقول، حتى إن كل عامل مهما تم له أمر بواحد لم يتعد فيه إلى اثنين، وإذا اضطر إلى الشركة والتعاون راعى فيه الأبسط فالأبسط، لا يزيد العدد إلا بقدر الافتقار، وإذا عرفت هذه المقدمة فنقول: إنه سبحانه أراد أن يدفع هذا النقص من الممكنات، و«لو» هذه بمعنى: إن، والمراد أن هذا النقص والفساد لازم لوجود آلهة غير الله، سواء كان الله من جملتهم أم لا، ولن يرضى العاقل بما فيه نقصه وفساده، فوجب أن لا يعتقد إلهاً غير الله، وهذه النتيجة هي المراد بقوله: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ من الأنداد والشركاء، فتكون هذه الآية نظيرة قوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩] الآية، وفيه قول زيد بن عمرو بن نفيل حين فارق قومه:

أرباً واحداً أم ألف رب أدين إذا تقسّمت الأمور
تركت اللات والعزى جميعاً كذلك يفعل الرجل البصير
ثم أكد تفرده بالهيته بقوله: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ أ.هـ. (٤٢).
وبهذا يعلم أنه انتهى إلى ما انتهى إليه الجمهور من أن الآية سقت لتقرير الألوهية.

وأخيراً فهناك نكتة لغوية ذكرها النحويون حول قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، حيث ذهب جمهورهم إلى أن «إلا» هنا ليست للاستثناء؛ بل هي بمعنى: «غير»، أي: لو كان يتولاهما ويدبر أمورهما شيء غير الواحد الذي فطرهما لفسدتا.

وذكروا أنه لا يجوز حمل «إلا» على الاستثناء لا من جهة المعنى، ولا من ناحية اللفظ.

أما من جهة المعنى، فإنه لو حملت على الاستثناء لكان المعنى: لو كان فيهما آلهة ليس معهم الله لفسدتا، وهذا يوجب بطريق المفهوم أنه لو كان فيهما آلهة معهم الله أن لا يحصل الفساد، وهذا باطل، فالفساد حاصل بوجود هؤلاء الآلهة سواء كان الله معهم أو لم يكن.

أما من ناحية اللفظ، فقد ذكروا وجوب حمل «إلا» على معنى «غير» وذلك أنها تابعة لجمع منكور غير محصور، والاستثناء لا يصح إلا إذا كان المستثنى داخلاً في المستثنى منه لولا الاستثناء.

وأيضاً فإنه لو كان استثناءً لكان منصوباً، لأن إبداله فرع عن كونه استثناءً، وهو إنما يكون في النفي^(٤٣).

الخاتمة :

- في ختام هذا البحث يمكن إيجاز أهم ما تضمنه من خلال النقاط الآتية :
- * أن لبّ الخلاف بين جمهور أهل السنة وبين المتكلمين في دلالة قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ هل هذه الآية دليل على وحدانية الله في ألوهيته أم في ربوبيته .
 - * أن المتكلمين عدّوا الآية من أقوى الشواهد على أشهر دليل عقلي عندهم على توحيد الربوبية ، ألا وهو دليل التمانع .
 - * لا شك أن دليل التمانع في حدّ ذاته يعد من البراهين الصحيحة على وحدانية الله في أفعاله .
 - * يذهب جمهور المتكلمين إلى أن معنى الإله : القدرة على الاختراع ، وهذا مما حملهم على القول بأن الآية دليل على دليل التمانع .
 - * في مقابل هذا يذهب جمهور أهل السنة إلى أن الآية من أقوى البراهين على توحيد الألوهية ، ويشهد لذلك : دلالتها من الناحية اللغوية ، واللفظية ، إضافة إلى دلالة السياق والمعنى .
 - * من أهم أسباب خطأ المتكلمين في حمل الآية على توحيد الربوبية ظنهم الخاطئ في أن هذا التوحيد الذي قرروه هو توحيد الألوهية الذي بينه القرآن ، ولهذا لا وجود لذكر توحيد العبادة ألبتة عند جمهورهم .
- والله أعلم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

الهوامش :

- (١) دليل التمانع: دليل عقلي افتراضي بين الأرباب، فيكون بعضهم مانعاً لبعض من إنفاذ أمره ومراده.
- انظر: روح المعاني (٢٥/١٧)، الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد (ص ٣١٣).
- (٢) النقيضان: هما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، كالوجود والعدم، والضدان: هما اللذان لا يجتمعان وقد يرتفعان كالسواد والبياض، (التعريفات للجرجاني، ص ٩٢).
- (٣) ذكر شيخ الإسلام أن ثمة قسماً رابعاً، وهو أن تتفق الإرادتان، لكن ذكر أن هذا في الحقيقة أظهر في العجز؛ إذ لا يمكن لأحدهما مخالفة الآخر.
- انظر: منهاج السنة (٣/٣٠٥ - ٣٠٦)، الإنصاف للباقلاني (ص ٥٠).
- (٤) انظر: اللمع (ص ٢٠)، التبصير في الدين (ص ٩٣)، التمهيد للباقلاني (ص ٤٥)، الإنصاف له (ص ٥٠)، الإرشاد (ص ٥٣)، لمع الأدلة (ص ٩٩)، التوحيد للماتريدي (ص ٢١)، لباب العقول (ص ١٩٧)، الغنية في أصول الدين (ص ٦٧)، شرح العقائد (ص ٢٩)، علم التوحيد عند خالص المتكلمين (ص ١٧٦)، شرح جوهرة التوحيد (ص ٦٠)، إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي (ص ١٥٢)، الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٥٠)، معالم أصول الدين (ص ٧٤)، غاية المرام (ص ١٥١)، المواقف (ص ٢٧٨).
- (٥) صفات المعاني: هي كل صفة دل بها على معنى زائد على الذات، وهي الصفات السبع التي يتفق جمهور الأشاعرة على إثباتها (الحياة، العلم، القدرة، الإرادة، السمع، البصر، الكلام) وهذه التسمية من تقسيمات الأشاعرة للصفات، انظر الشامل للجويني (ص ٣٠٨)، الإرشاد (ص ١٦٤)، المواقف (ص ٩٦)، شرح جوهرة التوحيد (ص ٥٤، ٧٩).

- (٦) المغني في أبواب التوحيد والعدل (٤/٢٧٥)، وانظر: الكشف (٣/١٢٧)،
شرح الأصول الخمسة (ص ٢٧٨).
- (٧) منهاج السنة (٣/٣١٢).
- (٨) درء تعارض العقل والنقل (٩/٣٥٤).
- (٩) أنوار التنزيل - تفسير البضاوي - لأبي سعيد البضاوي، ط الأولى ١٤٠٨ هـ دار
الكتب العلمية - بيروت.
- (١٠) لباب العقول (ص ١٩٧).
- (١١) لمع الأدلة (ص ٩٩).
- (١٢) ص (٥٥)، وانظر: الإنصاف للباقلاني (ص ٤٩)، التبصير في الدين (ص ٩٣)،
الغنية في أصول الدين (ص ٦٧).
- (١٣) شرح جوهرة التوحيد (ص ٦٠ - ٦١).
- (١٤) درء تعارض العقل والنقل (٩/٣٤٨).
- (١٥) شرح أسماء الله الحسنى (ص ١٢٤)، وانظر: أصول الدين للبغدادى (ص
١٢٣)، التفكير في الأسماء (ص ١٠٦).
- (١٦) نهاية الإقدام (ص ٩١).
- (١٧) معجم مقاييس اللغة (١/١٢٧).
- (١٨) تفسير أسماء الله الحسنى (ص ٢٥ - ٢٦).
- (١٩) الصحاح (٦/٢٢٣)، وانظر: المفردات في غريب القرآن (ص ١٠٠)، القاموس
المحيط (٤/٢٨٢)، لسان العرب (٣/٤٦٩)، عمدة الحفاظ (١/١١٧).
- (٢٠) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٨٤٦).
- (٢١) الفتاوى (١/٢٠٢ - ٢٠٣).
- (٢٢) الفتاوى (٦/١٤ - ١٩).

- (٢٣) المصدر السابق (٢/٤٣٣).
- (٢٤) انظر: شرح الطحاوية (١/٤٠).
- (٢٥) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٩/٣٦٩ - ٣٧٠).
- (٢٦) انظر: شرح الطحاوية (١/٤٠).
- (٢٧) الضوء المنير على التفسير (٤/٢٤٠)، وانظر: تفسير كلام المنان (٥/٢٢٠).
- (٢٨) ابن رشد: هو أبو الوليد محمد بن أبي القاسم أحمد بن محمد المالكي، الفيلسوف المشهور، له مؤلفات كثيرة، كثير منها في الفلسفة، توفي سنة أربع وستمئة.
- (٢٩) منهاج الأدلة (ص ٥٧).
- (٣٠) درء تعارض العقل والنقل (٩/٣٧١ - ٣٧٢).
- (٣١) مفتاح دار السعادة (٢/١١).
- (٣٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٨٥٦)، وانظر: العلم الشامخ (ص ٤٣٧).
- (٣٣) شرح الطحاوية (١/٢٨)، وانظر: شرح الأصفهانية (ص ١٠٤ - ١٠٥).
- (٣٤) انظر: الملل والنحل (١/٥٥)، نهاية الإقدام (ص ٩٠)، الرسالة القشيرية (ص ٢٩٩)، الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٦٩)، تفسير أسماء الله الحسنى (ص ٥٧)، شرح الأصول الخمسة (ص ١٢٨)، الغنية في أصول الدين (ص ٦٦)، الاعتقاد للبيهقي (ص ٦٣)، إحياء علوم الدين (١١٣٣)، شرح جوهره التوحيد (ص ٥٩)، رسالة التوحيد لمحمد عبده (ص ٤٣).
- (٣٥) نقض التأسيس (١/٤٧٨).
- (٣٦) تفسير الطبري (١٧/١٣).
- (٣٧) النكت والعيون (٣/٤٠ - ٤١).
- (٣٨) الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٣/٢٣٣ - ٢٣٤).

- (٣٩) التسهيل لعلوم التنزيل (٢٠ / ٢).
- (٤٠) انظر: التفسير الكبير (١٣٠ / ٢٢)، المحرر الوجيز (١٣٥ / ١٠)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١١٦ / ٣)، تفسير القاسمي (١٤٦ / ٥)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٦٧ / ٢)، حاشية الشهاب على تفسير البضاوي (٤٢٩ / ٦)، روح المعاني (٢٣ / ١٧)، لباب التأويل (٢٩١ / ٤).
- (٤١) فتح البيان (٣١٥ / ٨).
- (٤٢) غرائب القرآن (١٧ / ١٧ - ١٨).
- (٤٣) انظر: إعراب القرآن (٦٧ / ٣)، غرائب القرآن (١٥ / ١٧)، الدر المصون (٨ / ١٤٢)، تفسير البضاوي (٦٧ / ٢)، البحر المحيط (٦٢٨٢)، تفسير القرطبي (٢٧٩ / ١١)، حاشية الشهاب على تفسير البضاوي (٤٢٩ / ٦)، التفسير الكبير (١٣١ / ٢٢)، فتح البيان في مقاصد القرآن (٣١٦ / ٨).

فهرس المصادر والمراجع :

- ١ - إحياء علوم الدين، للغزالي. وبذيله المغني عن حمل الأسفار. ط دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- ٢ - الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، للجويني. ت محمد يوسف موسى، على عبد المنعم عبد الحميد، ط ١٣٦٩هـ مطبعة السعادة بمصر.
- ٣ - أصول الدين، للبغدادى. ط الثالثة ١٤٠١هـ، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٤ - الاعتقاد، لليهقي. تصحيح أحمد محمد مرسى، ط المطبعة العربية باكستان.
- ٥ - الاقتصاد في الاعتقاد، للغزالي. ت: محمد مصطفى أبو العلا، ط مكتبة الجندي - مصر.
- ٦ - اقتضاء الصراط المستقيم، لشيخ الإسلام ابن تيمية. ت د. ناصر العقل، ط الأولى، مكتبة الرشد.
- ٧ - إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي وآراءه الكلامية، لعلي عبد الفتاح المغربي. ط الأولى ١٤٠٥هـ مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة.
- ٨ - الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للباقلاني. ت عماد الدين أحمد حيدر، ط الأولى ١٤٠٧هـ عالم الكتب.
- ٩ - أنوار التنزيل - تفسير البيضاوي - لأبي سعيد البيضاوي. ط الأولى ١٤٠٨هـ، - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٠ - التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، للإسفرائيني. ت محمد زاهد الكوثري، ط الأولى ١٣٥٩هـ- مطبعة الأنوار.
- ١١ - التسهيل لعلوم التنزيل، لمحمد بن جُزَي الغرناطي. ت عبد الله الخالدي، ط دار الأرقم - بيروت.
- ١٢ - تفسير أسماء الله الحسنى، للزجاج. ت يوسف الدقاق، ط دار الثقافة العربية.
- ١٣ - تفسير الطبري - جامع البيان - ط الثالثة ١٣٨٨هـ، مصطفى البابي الحلبي.

- ١٤- تفسير القاسمي — محاسن التأويل — لجمال الدين القاسمي . ت محمد فؤاد عبد الباقي، ط الأولى ١٤١٥هـ، دار إحياء التراث العربي — بيروت .
- ١٥- التفسير الكبير، للرازي . ط الأولى ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية — بيروت .
- ١٦- التفكير في الأسماء طريق العلماء، لضياء الدين الجماس . ط الأولى ١٤١٠هـ دار الهجرة — بيروت .
- ١٧- التمهيد، للباقلاني . ت عماد الدين حيدر، ط الأولى ١٤٠٧هـ، مؤسسة الكتب الثقافية — بيروت .
- ١٨- التوحيد، لأبي منصور الماتريدي . ت فتح الله خليف، ط دار الجامعة المصرية — الإسكندرية .
- ١٩- حاشية الشهاب على تفسير البضاوي — عناية القاضي وكفاية الرازي — للقاضي شهاب الدين الخفاجي، ت عبد الرزاق المهدي، ط الأولى ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية — بيروت .
- ٢٠- درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية . ت محمد رشاد سالم، ط الأولى ١٣٩٩هـ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض .
- ٢١- الرسالة القشيرية، لعبد الكريم القشيري، ت معروف رزق، علي عبد الحميد . ط الثانية ١٤١٠هـ، دار الجيل — بيروت .
- ٢٢- رسالة التوحيد، لمحمد عبده، ط الثالثة ١٣٩٩هـ، دار إحياء العلوم — بيروت .
- ٢٣- روح المعاني، للكلوسي، ط الرابعة ١٤٠٥هـ، دار إحياء التراث العربي — بيروت .
- ٢٤- شرح أسماء الله الحسنى، للرازي — لواضع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات — ت طه عبد الرؤوف سعد، ط الأولى ١٤٠٤هـ دار الكتاب العربي — بيروت .
- ٢٥- شرح الأصفهانية، لشيخ الإسلام بن تيمية . تقديم حسنين مخلوف ط الأولى، دار الكتب الإسلامية — القاهرة .

- ٢٦- شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، تعليق أحمد بن الحسين، ت عبد الكريم عثمان، ط الثانية ١٤٠٨هـ أم القرى للطباعة والنشر، الناشر مكتبة وهبة - مصر.
- ٢٧- شرح جوهرة التوحيد، لليجوري. ط الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٨- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي. ت د. عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط، ط الأولى ١٤١١هـ، دار الهجرة للنشر والتوزيع.
- ٢٩- شرح العقائد النسفية، للفتاوي، ت أحمد حجازي، ط ١٤٠٧هـ مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.
- ٣٠- الصحاح، للجوهري. ت أحمد عبد الغفور عطار، ط الثانية ١٣٩٩هـ، دار العلم للملايين - بيروت.
- ٣١- الضوء المنير على التفسير، جمع علي الحمد الصالحي. ط مؤسسة النور للطباعة - الرياض.
- ٣٢- علم التوحيد عند خالص المتكلمين، لعبد الحميد العرب، ط دار المنار - مصر.
- ٣٣- العلم الشامخ، لصالح المقبل. ط الثانية ١٤٠٥هـ، دار الحديث - بيروت.
- ٣٤- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لأحمد الحلبي. ت محمد التونجي، ط الأولى ١٤١٤هـ عالم الكتب.
- ٣٥- غاية المرام في علم الكلام، للأمدى. ت حسن عبد اللطيف، ط ١٣٩١هـ، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- ٣٦- غرائب القرآن، للنيسابوري. ت إبراهيم عطوة، ط الأولى ١٣٨٤هـ مصطفى البابي الحلبي - مصر.
- ٣٧- الغنية في أصول الدين، لأبي سعيد النيسابوري. ت عماد الدين حيدر، ط الأولى ١٤٠٦هـ مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
- ٣٨- فتح البيان في مقاصد القرآن، لأبي الطيب القنوجي. ت عني بطبعه عبد الله الأنصاري، ط ١٤١٢هـ المكتبة العصرية - بيروت.
- ٣٩- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، المؤسسة العربية للطباعة والنشر - بيروت.

- ٤٠- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل، للزمخشري، ت محمد الصادق قمحاي، ط الأخيرة ١٣٩٢هـ - مصطفى البابي الحلبي.
- ٤١- لباب التأويل في معاني التنزيل - تفسير الخازن - ط الثانية ١٣٧٥هـ مصطفى البابي الحلبي.
- ٤٢- لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول، لأبي الحجاج المكلاتي. ت فوقية حسين، ط الأولى ١٩٧٧م، دار الأنصار - القاهرة .
- ٤٣- لسان العرب، لابن منظور. دار صادر - بيروت .
- ٤٤- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة، لأبي المعالي الجويني. ت فوقية حسين محمود، ط الثانية ١٤٠٧هـ، عالم الكتب - بيروت .
- ٤٥- اللمع، لأبي الحسن الأشعري. ت ريتز .
- ٤٦- مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم ط الأولى ١٣٨١هـ، مطابع الرياض.
- ٤٧- المحرر الوجيز - تفسير ابن عطية - ت. عبد الله الأنصاري، عبد العال إبراهيم، ط الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٤٨- مدارك التنزيل وحقائق التأويل - تفسير النسفي - ت مروان الشعار، ط الأولى ١٤١٦هـ، دار النفائس.
- ٤٩- معالم أصول الدين للرازي. تعليق طه عبد الرؤوف سعد، ط ١٤٠٤هـ، دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٥٠- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ت عبد السلام محمد هارون، ط الأولى ١٣٦٩هـ، عيسى البابي الحلبي.
- ٥١- المغني في أبواب العدل والتوحيد، للقاضي عبد الجبار، ط الأولى ١٣٨٠هـ، دار الثقافة والإرشاد.
- ٥٢- مفتاح دار السعادة، لابن القيم، ط مكتبة الرياض الحديثة.

- ٥٣- المفردات في غريب القرآن، للراغب الاصفهاني. ت محمد سيد كيلاني ، ط الأخيرة ١٣٨١هـ، مصطفى البابي الحلبي.
- ٥٤- الملل والنحل، للشهرستاني، ت عبد الأمير مهنا، علي فاغور، ط الأولى ١٤١٠هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.
- ٥٥- منهاج الأدلة، لابن رشد - ضمن فلسفة ابن رشد ، ط الأولى ١٣٩٨هـ دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- ٥٦- منهاج السنة، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت محمد رشاد سالم، ط الأولى ١٤٠٦هـ ، جامعة الإمام ، الرياض.
- ٥٧- المواقف في علم الكلام، للإيجي، ط عالم الكتب - بيروت .
- ٥٨- نقض التأسيس، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تصحيح وتعليق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط مؤسسة قرطبة.
- ٥٩- النكت والعيون - تفسير الماوردي - لأبي الحسن الماوردي، ط الأولى ١٤٠٢هـ، مطابع مقهوي - الكويت .
- ٦٠- نهاية الإقدام في علم الكلام، للشهرستاني. تصحيح ألفرد جيوم، مكتبة المتنبّي - القاهرة .
- ٦١- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن النيسابوري، ت عادل الموجود، علي معوض، أحمد صبرة، أحمد الجمل، ط الأولى ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية - بيروت .